

## تقرير

البيانات المالية التي وزعتها إدارة شركة «كازينو لبنان» على المساهمين، قبل أيام قليلة من انعقاد الجمعية العمومية، اليوم، تنطوي على محاولة لإخفاء أمور كثيرة؛ بعض الأرقام غير واضحة، والتقارير تمتنع عن تفسيرها، ما يرخي ظلالاً كثيفة من الشك حول صدقيتها، ولا سيما أن بعض الملفات المتصلة بالنفقات والإيرادات في السنوات الماضية هي في عهدة النيابة العامة المالية، التي لا تزال تجري تحقيقاتها مع المعنيين، ومنهم رئيس مجلس الإدارة. الواضح أن الهدف من تقديم هذه البيانات، بعد امتناع على مدى 5 سنوات، هو الحصول على براءة ذمّة، تمهيداً لتعيين مجلس جديد، كلّه من الحزبيين

# الجمعية العمومية في كازينو لبنان: إبراء ذمّة على

## فيضان عقيقي

تنعقد الجمعية العمومية لشركة «كازينو لبنان»، اليوم، وهي تبدو أقرب إلى مسرحية، كُتبت أحداثها مسبقاً، وستنتهي بإبراء ذمّة مجلس الإدارة الحالي الذي يترأسه حميد كريدي، المنتهية ولايته منذ عام 2013. وسيجري فيها تعيين مجلس إدارة جديد يخلفه من 10 أعضاء كلّهم حزبيين.

الهدف هو طي صفحة ست سنوات من انعدام الشفافية المالية، من دون إقامة أي اعتبار للملفات قضائية بتهمة هدر أموال عامة وخاصة، تنظر فيها النيابة العامة المالية، وتقدرها مصادر متابعة بأكثر من 300 مليون دولار أميركي. هذا السيناريو المعدّ بإتقان، تعكسه البيانات المالية التي وزعتها الشركة على المساهمين قبل

## كلفة الرواتب

في المطاعم تتجاوز 6 أضعاف إيراداتها

أيام معدودة من الجلسة، لتكرس نهجاً قائماً منذ عام 2011، يقضي باستمرار ما يصفه مساهمون من الأقلية «بالتآمر عليهم»، والتفريط بأموال عامة، وإبقاء هذا المرفق تحت قبضة المحاصصة السياسية.

## تقرير عام تبريري

يطلب مجلس إدارة الكازينو المصادقة على حسابات الشركة من 2011/1/1 حتى 2016/12/31، بعد خمس سنوات متتالية من الامتناع عن عقد أي جمعية عمومية للمساهمين، وعدم توزيع أنصبة الأرباح عليهم، إذ أعد مجلس الإدارة تقريراً عاماً وزّعه على المساهمين عدد فيه ما اعتبره «إنجازات محسوبة له»، وحققها خلال هذه الفترة، وهي: امتناعه عن دفع أنصبة الأرباح منذ نشاط 2013 «تداركاً للوضع الاقتصادي». جني الفوائد من توظيف الأموال في المصارف، وبلغت نحو 25,8 مليون دولار بين عامي 2011 و2016، وقد بلغ رصيد الأموال المودعة في المصارف والصناديق نحو 124,8 مليون دولار. وتراكم مبالغ «طائلة» في ذمّة الصندوق الوطني للضمان

## خلاصة حكم

### في قضية البستاني

بتاريخ 2017/2/7، أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت في الدعوى المقدمة من السيد أنطوان البستاني ضد غسان سعود، على خلفية المقال المنشور بتاريخ 2015/6/8 في العدد رقم 2609 تحت عنوان: «نقيب الأطباء والرهينة اليسوعية: توارث أفكار أم سطو ثقافي»، قراراً بإدانة المدعى عليه بجرم الذم والزامه بتسديد غرامة وقدرها 3 ملايين ل.ل. وتسديد تعويض للمدعي وقدره الف ليرة لبنانية ونشر خلاصة عن القرار.



وزم مجلس الإدارة على نفسه، من دون موافقة الجمعية العمومية، ارباحاً بقيمة 6,55 مليارات ليرة (هيلم الموسوي)

يحققاً إلا خسائر متتالية منذ ست سنوات، فضلاً عن تراجع أعمال مصدر الإيرادات الرئيسية للكازينو، والمتتمثلة في الألعاب والسلوت والماكينات. بلغ مجموع ما تقاضاه كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة «كازينو لبنان» من تعويضات ومخصصات وبدل حضور وأنصبة أرباح و Bonus واتعاب فنية لشركة «أبيلا» و«MLS» (المملوكة بنسبة 90% من «أبيلا» التي تملك 17% من أسهم الكازينو)، ما مجموعه نحو 126 مليار ليرة لبنانية بين عامي 2011 و2016، علماً بأن البيانات المقدمة تحتوي على مخالفات فاضحة، أولها توزيع مجلس الإدارة على نفسه، حصراً دون المساهمين، سلفاً على حساب أنصبة الأرباح و Bonus بقيمة 6,55 مليارات ليرة لبنانية، بين عامي 2011 و2016، من دون العودة

منهم إلى العمل، فضلاً عن إدخال موزعي قطاع الألعاب (من المفترض أن تؤمّنهم شركة «أبيلا» بحكم العقد الموقع معها) ضمن ملاك الشركة (244 موزعاً بين عامين 2015 و2016، حتى تاريخه)، فيما تتمثل الخانة الثانية بحصة الدولة اللبنانية، التي بلغت بين عامي 2010 و2016 من إيرادات الألعاب نحو 896,3 مليار ليرة، مقابل عدم تنفيذها كامل بنود العقد لجهة الحصرية التي بنص عليها العقد مع شركة «كازينو لبنان».

## منافع مجلس الإدارة

تتمثل الكلفة الأساسية في «كازينو لبنان»، بحسب البيانات المالية، برواتب ومخصصات مجلس الإدارة (مؤلف من عشرة أشخاص)، ورواتب ومخصصات الموظفين وما يلحقها من خدمات اجتماعية، يليها قسماً المطاعم والمسارح اللذان لم

الممتدة بين عامي 2010 و2016، علماً بأنه ارتفع «مبرمج» لا يؤشر على تحسّن أعمال الكازينو، كون العقد الموقع بين الشركة والدولة اللبنانية، يعطي الأخيرة 30% من الإيرادات خلال السنوات العشر الأولى من توقيعه، و40% خلال السنوات العشر الثانية، و50% خلال السنوات العشر الثالثة. ولم يكتف التقرير بأداء «إنجازات» وهمية، بل أشار أيضاً إلى أعباء مالية مترتبة على الشركة ساهمت هي نفسها فيها، وفنّدها ضمن خانتيْن: الأولى تتمثل في الموارد البشرية وكلفتها الباهظة، ما حتم على الشركة صرف 191 موظفاً في عام 2015 ودفع تعويضات بقيمة 27,1 مليون دولار أميركي (نحو 40 مليار ليرة)، وهو ما يتخطى رأسمالها المقدّر بـ32 مليار ليرة، من دون العودة إلى الجمعية العمومية، علماً بأنها أعادت أكثر من خمسين

الاجتماعي، بقيمة 25,6 مليون دولار، وتكوين مؤونات لديه بقيمة 8,3 ملايين دولار. في المقابل، تراجعت أرباح الكازينو (الدخل الشامل) من 95,3 مليار ليرة في عام 2010 إلى 13 مليار ليرة في عام 2016. ويزخر التقرير العام بعرض المبررات لهذا التراجع، من دون أي توجه لتحمل المسؤولية، إذ برأيه الحكومة هي المسؤولة من خلال عدم حماية احتكار الكازينو لألعاب القمار، كذلك فإن الاقتصاد مسؤول لأنه لا ينمو كما يجب؛ فضلاً عن الأوضاع المحيطة بلبنان.

## عائدات الدولة

يشير التقرير إلى ارتفاع عائدات الدولة من الاستثمار من نحو 40 مليون دولار سنوياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 1996 و2009 إلى نحو 87 مليون دولار سنوياً عن الفترة

## منافع مجلس الإدارة (بالليرة اللبنانية)

2016	2015	2014	2013	2012	2011
541,2 مليون	522,8 مليون	522,8 مليون	522,8 مليون	519,5 مليون	515,6 مليون
688,4 مليون	517 مليون	486 مليون	510 مليون	565 مليون	604 مليون
414,6 مليون	829,1 مليون	1,7 مليار	829,2 مليون	580,4 مليون	2,2 مليار
11,5 مليار	18,9 مليار	19,7 مليار	19,8 مليار	19,5 مليار	20,4 مليار
361,5 مليون	779,5 مليون	901,1 مليون	603,1 مليون	354,6 مليون	170,8 مليون
13,5 مليار	21,6 مليار	23,3 مليار	22,3 مليار	21,6 مليار	23,9 مليار